أن ارتفاع الاسعار العالمية للنفط سيتيح للسوفييت الحصول على ما يتراوح بين ضعفي وثلاثة أضعاف العملات الصعبة التي كانوا يحصلون عليها عن طريق تصدير كميات مماثلة ، ولكن يحتمل ان يواصل السوفييت زيادة شحناتهم من النفط الى حلفائهم في منظمة الكوميكون »(٤٤).

سادسا : ان جميع المعطيات الموضوعية المتوفرة تشير الى أن الاتحاد السوفييتي ليس بحاجة الى أية امدادات من النفط من خارج أراضيه سواء من الاقطار العربية او غيرها ، كما لن يكون بحاجة لمثل هذه الامدادات في المستقبل المنظور ، ولذلك فان وضعه النفطي يختلف جذريا عن وضع الولايات المتحدة الامريكية او أقطار اوروبا الغربية . بيد أن دوائر عديدة ، ولا سيما الدوائر الاستعمارية ، روجت أنباء مفادهـا أن هنالك خلافا بين الاتحاد السوفييتي وحليفاته من دول الكوميكون حول اعتمادها عليه بصورة شبه كلية في تزويدها بالنفط وأنه يحث هذه الدول على التوجه نحو الاقطار العربية للحصول على شطر من امداداتها النفطية منها . ان ما اوردته وكالة الانباء الفرنسية من موسكو واقتطفناه سابقـا بشأن زيادة الاتحاد السوفييتي لشحناته من النفط الى الدول الاشتراكية بنسبة ١٢ ٪ في عام ١٩٧٣ وتقليله زيادة صادراته النفطية الى دول اوروبـا الرأسمالية يدحض هذه المزاعم والاقوال (انظر الهامش السابق رقم ٤٤) . بيد أننا لا نؤيد استبعادها واسقاطهـا كليا . فمن المعروف أن صادرات الاتحاد السوفييتي من النفط كانت دائما تجلب له زهاء ٣٠ ٪ من عائداته من العملات الصعبة سنويا ، وارتفعت قيمتها مؤخرا نتيجة ارتفاع اسعار النفط نحو اربعة أضعاف ما كانت عليه ويقدر أن تبلغ عائدات الاتحاد السوفييتي من بيع نحو ٥٠ مليون طن من النفط الى اقطار اوروبا الرأسمالية وغيرها خارج الكتلة الاشتراكية العام ١٩٧٤ ما يتراوح بين ٢ر٨ الى ٣ر٨ مليار دولار مقابل حوالي ٨٠٠ الى ٩٠٠ مليون دولار في العام ١٩٧٣ . علما بأن اجمالي قيمة مستوردات الاتحاد السوفييتي السنوية من الدول الغربيـة تعادل ٣ر٨ مليار دولار(٤٥). ولا ريب ان الاتحاد السوفييتي سيظل الان وفي المستقبل حريصا علـى تصدير هذه الكمية (٥٠ مليون طن) من النفط سنويا كمصدر للعملات الصعبة ولسد الاختلال في ميزانه التجاري مع الدول الغربية ، وهو اختلال مرشح للزيادة في ضوء ازدياد احتياجات الاتحـاد السوفييتي من المستوردات من اقطار الغـرب الرأسمالية ، لا سيما وانه الان على اعتاب الولوج الى مرحلة مجتمع الاستهلاك والرفاهية . واذا أخذنا بنظر الاعتبار فقر اقطار اوروبا الشرقيـة الاشتراكية النسبي بمصادر الطاقة عموما ، وحالة الاملاق النفطي التي تعاني منها ، وفي الوقت ذاته تزايد احتياجاتها من الطاقة في ضوء النمو السريع لاقتصادها وفـق برامج التنميـة الاقتصاديـة والاجتماعية الطموحة التي تطبقها حاليا بعـد أن اجتازت عثراتها السياسية الماضية . واذا علمنا بأن كميات النفط التي صدرها الاتحاد السوفييتي لهذه الاقطار قد ارتفعت من ٣٢ مليون طن عـام ١٩٦٨ الى أكثر من ٥٠ مليون طن عام ١٩٧٣(٤٦).

كذلك اذا اخذنا في الاعتبار ان احتياجات هذه الاقطار الاشتراكية من النفط يقدر انها ستبلغ عام ١٩٨٠ حوالي ١٧٠ مليون طن من النفط(٤٧)، فان هنالك ما يحمل على الاعتقاد على امكانية اتجاه اقطار اوروبا الشرقيـة الاشتراكية الى زيـادة تبادلها الاقتصادي وتوسيعه مع الاقطـار العربية النفطية للحصول منها على شيء من احتياجاتهـا النفطية. بيد ان التقارير التي تشير الى ان الاتحاد السوفييتي قد أبلغ حليفاته تلك بانه لن يستطيع أن يزودها في العام ١٩٨٠ بأكثر مما مجموعه ١٠٠ مليون طن من النفط في العام بينما تشير التقديرات الى ان احتياجاتها تتصل الى ١٧٠ مليون طن في العام(٤٨) تبدو غير دقيقة ومبنية علـى التقديرات السابقة للتطورات التي طرأت في ميدان الطاقة في أعقاب حرب اكتوبر .

فليس سرا ان العالم بأكمله ، ولا سيما الاقطار الصناعية المتطورة ، يمر الان بمرحلة مخاض عسر في ميدان الطاقة من حيث بداية التخلي عن النفط كمصدر أول للطاقة واستبداله تدريجيا بمصادر بديلة متوفرة كالفحم والغاز والطاقة الكهرمائية والنووية الخ ... وذلك الى ان يتم استنباط مصادر جديدة للطاقة . وبناء عليه فان أقطـار أوروبا الشرقية الاشتراكية ستعاود الاهتمام بتطوير ما لديها من مصادر الفحم الحجري مثلا وصنـع النفط منه وهـي عملية كانت رائجة في المانيـا